PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالجزائر

بلعربي عبد القادر
جامعة سعيدة

الملخص:

يرى بعض المحللون المهتمون بالقطاع غير الرسمي أن هذا الأخير يتمتع بحيوية كبيرة تأهله لأن يكون أداة حيوية لسد باب البطالة خاصة في أواسط الكثير من العاطلين الشباب...، فبإتباع مقاربة تحليلية، تأتي إشكالية الدراسة لاقتراح إدماج هذا الأخير في قالب الرسمية كإستراتجية للتخفيف من البطالة (النوعية)، فهل أن مساهمة هذا الأخير ستكون كفيلة لخفض نسب البطالة حتى يدرج في قالب الرسمية؟

لنفي أو تأكيد صحة الفرضية، قمنا بتحقيق ميداني على مستوى ولاية تلمسان الحضرية(سبتمبر2009)، تحقيق مسّ عينة متألفة من 216 فرد ناشط بالقطاع غير الرسمي، باعتماد نموذج قياسي Logit & Probit لتسهيل دراسة المعطيات النوعية.

المقدمة:

إن إحاطة البطالة بالشباب المؤهل إحاطة السوار بالمعصم والتي لا تزال تضرب بأطنابها في بلادنا، تجبرنا على طرح تساؤلات عدّة بشأن نجاعة سياسات التشغيل العاجزة لحدّ الساعة عن امتصاص فائض العمالة النوعية داخل المناطق الحضرية !!! وإلا فكيف يفسّر تواجد هذا الكمّ من البطالين؟ فالإجابة تبدأ حتما بالوقوف على دينامكية القطاع غير الرسمي الذي أصبح يكتظ مؤخرا بزخم من العمالة النوعية، فهو يمتد في كل يوم وساعة مما يدفع

ببعض المحللين إلى القول أنه:"حتى ولو لم يكن هذا القطاع موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده".

لهذا فالهدف من هذه الورقة يكمن في تبيان الكيفية التي يصبح من خلالها القطاع غير الرسمي مكمّلا للقطاع الرسمي من حيث توفير مناصب الشغل، ثم طرح سبل إدماجه في قالب الرسمية تماشيا مع بعض المقاربات المتعلقة بالاقتصاد التنموي كـــدراسات Fields،Harris ثم Charmes، Bernard بالمغرب العربي، أيضا اهتمامات Maloney، NeckAdam، وغيرها ممن تبرز علاقة البطالة بالقطاع غير الرسمي، و تنادي بإدراجه في تيار الرسمية نتيجة إسهامه في ضبط سوق العمل لمرونته وقدرته على التكيف ومختلف الأوضاع الحرجة، في فترة الأزمات.

توجهات البطالة الحضرية والقطاع غير الرسمي في الجزائر

1-تحليل الفئة النشطة:

جنوح البطالة إلى التراجع لوحظ بداية2001 وتأكد الانخفاض من تحقيق الشغل والبطالة الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء (سبتمبر2003) و الذي أفضى إلى تأكيد تراجع البطالة بمقدار أربع نقاط بين 2001-2004، وبثلاثة نقاط ما بين 2004-2005 وبنفس المعدّل تقريبا بين2005-2009 مما يمثل ترجمة صريحة لانتقال مجموع اليد عاملة النشيطة من 8762326 أواخر 2003 إلى 10544000 أواخر 2009 أي ما يناسب نسبة انتقال من 27,8% إلى 41.7% من نفس الفترة بالترتيب، الأمر الذي يعكس تزايد مجموع عمالة شغيلة انتقلت خلال ذات الفترة من

6684056 عامل أي ما مقداره 21,2% من معدل التشغيل إلى 9472000 فرد ما نسبته 26.6% وهذا ما يمثل تطورا على مستوى الفئتين النشيطة والعاملة، بهذا يكون حجم الفئة النشطة قد سجل قفزة كمية بانتقاله من 5341102 سنة 1987 إلى 8072000 فرد سنة 1990 فيكون مجموع الفئة الأولى سنتي 2000 و2001، 8690800 و8568221 على الترتيب، أما عن الفئة الثانية فلقد سجلت هي الأخرى تحسن بلغ نسبة 7,3% نتيجة التحسن في توفير مناصب العمل فتم توفير 455284 منصب شغل جديد، بالمقابل فان الفئة العاطلة عن العمل تبقى تمثل مجموعا كبيرا بلغ سنة 2001 ما مقداره 2339449 بطال هذا المجموع الذي تراجع مع توفير 261179 منصب عمل سنة 2003 أي ما يعادل2078270 فرد بطال وما نسبته23,7% مقابل 27,1% سنة 2001، أما في خضم سنة 2009 فلقد بلغ مجموع أفراد هذه الفئة 1072000عاطل أي ما نسبته 10.2% وهي نسبة تتأرجح في حدود 65 % بالنسبة للبطالين الحضر، كما أنها تبقى بطالة ذكرية أكثر منه أنثوية بحيث أن معدلها تخطى عتبة 84% [أنظر الجدول 01]، بشكل عام فان نزوع الفئة النشطة إلى التزايد والنمو بنسبة شبه ثابتة بلغت في المتوسط 40% ما بين 2005-2009 لم يكن وليد الصدفة وإنما يتقاسم مسؤولية ذلك معدلات النمو السكاني التي كانت سببا في توافد الأفراد إلى سوق العمل، أيضا فارق العرض والطلب على العمل، حيث يبلغ المعدل المتوسط للطلب على العمل 240 ألف طلب عمل في السنة وهي طلبات تعود في غالبيتها إلى فئات شبابية يقل متوسط عمرها عن 30 سنة وتقدّر النسبة بـــ73,4 %حسب

إحصائيات 2009 للديوان الوطني للإحصاء، وفي نفس السياق نسجل وجود تفاوت في نسب النشاط بين الحضر والريف خلال 2007-2009 نفس السنوات لنفس الفئة الشبابية حيث بلغت هذه النسبة حدود 61% و 39% على التوالي بين الحضر الريف لسنة 2007 ونسب 84% و16% سنة 2009 على التوالي. من خلال هذه الحقائق يمكن القول أن نسبة البطالة بين الوسط الحضري والريفي لسنة 2009 انحصرت في نسبة جزئية لم تتعدى النقطة الواحدة، وهي بطالة حضرية، نوعية وشابة حسب نتائج التحقيق لأواخر 2009،[أنظر الجدول 02] ومن الممكن تغير الأوضاع بحلول 2020 لصالح الوسط الريفي الذي يتوقع أن تنحصر نسبته بين 65%و75%.

الجدول رقم 01 يشير إلى توزيع الفئة النشطة حسب المنطقة والجنس بين2001-2009

السنـــــوات/ المؤشر	2003	2005	2008	2009
الفئة النشطة الإجمالية	8762326	9656044	10 315000	**10544000**
الحضر	5109407	5758356	8 761 000	**8948000**
الريف	3652918	3897688	1 554 000	**1596000**
نسبة النشاط في:				
الحضر	58,31	59,66	84,93	**84**
الريف	41,68	40,33	15,07	**16**
الفئة النشطة الإجمالية				
الذكور	7510965	8209054	8586000	**8636000**
الإناث	1251361	1446990	1729000	**1908000**
نسبة التفاوت بين:				
الذكور	85,71	84,02	83,23	**81.9**
الإناث	14,28	14,98	16,77	**18.1**

المصدر: جدول أنجز انطلاقا من مجموعة معطيات خاصة بالديوان الوطني للإحصاء وتقديرات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حسب تسلسل السنوات

التفسير:

فمن الجدول، حليّ بنا ذكر التباين الموجود بين فئتي الذكور والإناث خاصة فيما يخص نسب النشاط تبقى متفاوتة تقدّر ب 84,97% عند الذكور مقابل 15,03% للإناث لسنة 2001، أما بالنسبة لسنة 2004 و2005 فلقد قدرت النسبة ب82,46% عند الذكور مقابل17,53% عند الإناث ثمّ84% و16%، لدى الذكور والإناث على الترتيب، وأواخر سنة 2009 بلغ التفاوت ذروته بوصوله إلى نسبة 84.7% عند الذكور و15,3% عند الإناث، إشارة منا إلى أنه بالرغم من التوافد المستمر للعمالة النسوية على سوق العمل إلا أن النسبة ضعيفة، ومع هذا فالبطالة تبقى مقتصرة على فئة دون30 سنة بمعدل 75%، ورغم المساعي لتخفيف وطأتها إلا أنها تبقى في حدود10,2% سنة 2009. أيضا من مفارقات الاقتصاد الجزائري ما يستدل به من خلال التحليلات، على أن نسب البطالة كبيرة عند حاملي الشهادات الجامعية حسب ما يشير إليه الجدول أدناه.

الجدول رقم02 يشير إلى هيكل البطالين حسب طبيعة الجنس والمستوى التعليمي الوحدة بالألف

مستوى التعليم	الذكور	الإناث	المجموع
دون مستوى	15,6	16,4	15,8
الأميين وأصحاب الابتدائي	25,4	20,9	25,0
المتوسط	25,0	26,2	25,1
الثانوي	25,9	22,8	24,9
العالي	23,4	20,1	21,3
المجموع	**24,8**	**21,7**	**23,9**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009

التفسير:

بلغة الأرقام نجد أن البطالة تمسّ أكثر من 85% من خريجي المعاهد والكليات وهي في تضاعف مستمرّ بدليل انتقالها من 80 ألف جامعي بطّال سنة 1996 إلى ما يزيد عن 255 ألف بطّال سنة 2009، أي بمقدار3 أضعاف حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنتي 2008-2009، وعلى سبيل المقارنة، كما يشير إليه الجدول فمن مجوع الأفراد دون المستوى فان 2,1% منهم يبقى بصدد البحث عن العمل مقابل 16,9% من مجموع الأفراد الباحثين عن العمل والحاصلين على الشهادات العليا، فالصعوبة في إدراجهم تتعلّق بتقليص حجم الطلب على العمل بانتقال سوق العمل من مرحلة الكمية إلى النّوعية مبيّنا بذلك نيته في العزوف عن توظيف الكثير من حاملي الشهادات غير المرغوب فيها، أنظر الشكل أدناه.

الشكل الهندسي رقم 01 يشير إلى توزيع النسبي للأفراد

حسب مستويات التحصيل العلمي2009

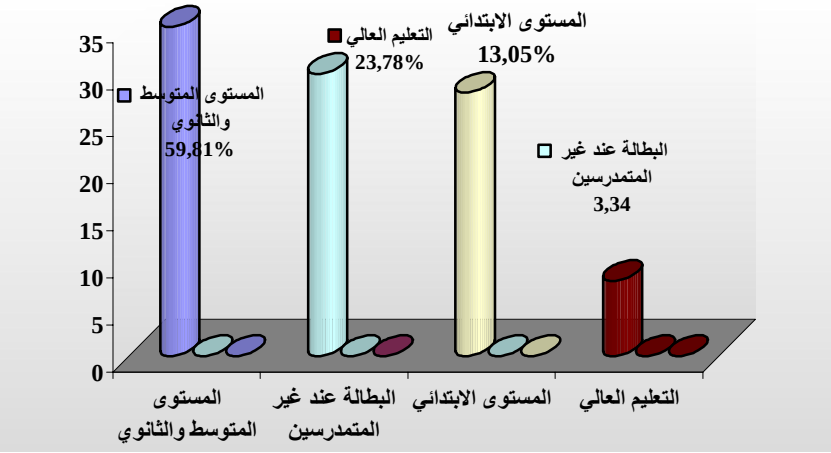

المصدر:الشكل البياني منجز من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصاء 2009

التفسير:

يأتي الشكل أعلاه للتأكيد على أنه إن كانت مهمّة إيجاد وظيفة مستعسرة عند حاملي الشهادات فإنها تبقى مستيسرة عند المتمدرسين بمراكز التكوين المهني، وأصحاب الثانوية الذين يلقوا منافسة شديدة في سوق العمل من طرف الشباب المكوّن في القطاع غير الرسمي بواسطة التعلّم التقليدي والممارسة الميدانية، وأمام هذه الظروف قد تطول بطالة أصحاب المستويات الجامعية لتصل إلى 3 سنوات وقد تتعدّاها إن رفضوا العمل في حال تعارضه وطموحاتهم أو مؤهلاتهم العلمية.

بشكل دقيق فانه من بين 1169 ألف من بطالي 2008 فان مدّة انتظار أصحاب الشهادات تبلغ 23 شهرا، أما أصحاب المستوى الثانوي والمتوسّط الذين تجاوز تعدادهم 748 ألف فان مدّة بحثهم تساوي 26.4 شهر، فأمام تفاوت مدة الانتظار وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقدم السن يسقط قناع الشخصية ويفتح قاموس النجدة باسم العمل غير الرسمي فيظهر العمل فيه مؤقتا بداية الأمر وبمرور الوقت يزداد التشبث به خوفا من الانزلاق إلى ما هو أسوء.

2- القطاع غير الرسمي في الجزائر:

كل الدراسات تستبعد وإلى حدّ الساعة وجود تعريف ثابت ومستقرّ يحضى به العمل غير الرسمي،كما أن إمكانية التعرف إليه أو بالأحرى قياسه يتم من خلال مؤشر وحيد وليس أوحد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد العامل، كما يمكن في هذه الحالة العودة إلى معيار حجم المنشأة الاقتصادية والتي تكون في الغالب مجرّد تقريب أو أن قيمتها تبقى

تقريبية، ومع ذلك فان المعلومات التي تدرها تبقى وحيدة، هذا وأن كثير من الدول تفضل اعتماد أسلوب المقاربة غير المباشرة قصد تحديد أعداد العاملين أو الناشطين في العمل غير الرسمي و بين هذا و ذاك يقول سينجر *H. Singer* عن القطاع غير الرسمي "أن مثله كمثل الزرافة سهل التعرّف وصعب الوصف"، فهو يتمتّع بأكثر من ثلاثون مفهوم ومصطلح و الكل يشير إلى مختلف النشاطات غير المصرّح بها، وغير المأخوذة في الحسبان عند حساب الناتج الداخلي الخام مما يجعله أشد تعقيدا سواء من حيث منهجية التقدير والتحليل أو من حيث المفاهيم، فمن الاقتصاد الموازي واقتصاد السراديب، الخفي والأسود إلى الاقتصاد غير المهيكل واقتصاد الظل...؛ كل هذه التعقيدات تجبرنا بالعودة إلى المناقشات التمهيدية للمؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 1987 والذي حاول فيه ممثل دولة كينيا تفسير وتبيان أن الأنشطة غير الرسمي التي يجري الحديث عنها لا يمكن اعتبارها كأنشطة سرية أو خفيّة داخل الدول النامية، كما هو الحال داخل الدول المتقدمة، لأنّه في حال الدول المتخلّفة لا يمكن الحديث عن اقتصاد السراديب، مما يعني الرفض الصريح لمصطلح **Moonlighting** أو الممارسة على ضوء القمر، بحجة أن هذه الأنشطة في عامتها تمارس تحت ضوء الشمس **In full sun** معللا وجهة نظره باستخدام مصطلح **jua kali** **Swahili** الذي يعني **Under the extreme sun** وكلّها مصطلحات تشير إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي بعيدا عن التستّر والاختباء تمارس بشكل عادي أمام نظر الدولة، مثلما هو الحال في الجزائر. فبروز الاقتصاد غير الرسمي ببلدنا يعود إلى الستينات أما نمائه وانتشاره بدء سنة1986بسبب النكسة البترولية ومباشرة الحكومة لتغيير وجهة الاقتصاد من الموجه إلى الليبرالية، وببداية

التسعينات بلغت ظاهرة القطاع غير الرسمي دروتها نتيجة تقهقر الاقتصاد الوطني إضافة إلى عوامل أخرى كرفع الدولة لاحتكارها عن التجارة الخارجية، ومباشرة برنامج التعديل الهيكلي، ورفع الدعم عن السلع الواسعة الاستهلاك ...، فبين البطالة والفراغ، تقدم السن وقلة الدخل، تبدأ مهمة البحث عن أية وظيفة تستر وتجنب التسوّل، وظيفة قد لا تكتمل ملامحها إلا في شكل من أشكال العمل غير الرسمي أو في بعض الأعمال المترلية غير الرسمية.

3- تطوّر القطاع غير الرسمي في الجزائر:

قد لا يختلف عاقلان على أن القطاع غير الرسمي يعدّ مركز تجربة واكتساب خبرات وعلى أن قدرته على امتصاص العمالة تبقى فريدة من نوعها، وهي في تزايد مستمر، فبين1977-1985وهي الفترة التي تراجعت فيها نسبة البطالة بنحو النصف أو أكثر بانتقالها من 22% إلى مادون العشرة نقاط، نسبة العمل غير الرسمي من جانبها انتقلت خلال نفس الحقبة من 19,5% إلى 25,4% بعدما كانت بحدود 15,25% سنة 1993 أي ما يعادل مجموع 769 ألف عامل (من مجموع عدد المناصب الموفرة) حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء أي ما يمثل نسبة 19,19% خارج قطاع الفلاحة؛ سنة بعدها أصبح مجموع العاملين غير الرسميين 829 ألف عامل سنة 1994 تم 931 ألف ف984 ألف سنة1996 أي بنسبة زيادة قدرها 5,70% وهو ما يعادل نحو 16,04% و17,13% من مجموع عدد مناصب العمل غير الرسمية وما نسبته 20% من مناصب العمل خارج الفلاحة. اقتصاديا لا ريب أن نسبة التشغيل المحققّة في القطاع غير الرسمي تبقى بعيدة كلّ البعد عن تلك التي حققها القطاع الرسمي والمقصود هنا هو سوق العمل وسبب الانتعاش أزمة

1986 أين تضاعفت أحجام الفئة النشيطة، وأمام تراجع عرض العمل الرسمي اتسعت رقعة القطاع غير الرسمي الذي ما لبث وأن وجد المجال مفتوحا أمامه مما مكنّه من ملئ الفراغ بإدماج كل من يرغب في العمل فيه، فيزداد التشبث به خاصة عند دوي الشهادات والمهارات، فيزداد نماءه واتساعه إلى درجه يصبح الشغل فيه دائما أو شبه دائم، وحسب **"شارم"** فالتفسير يعود إلى عجز سوق العمل على استيعاب المتوافدين من المناطق المعزولة اتجاه المدن.

إحصائية أخرى للديوان الوطني للإحصاء إزاء الأسر أوائل 2000 تبين أن العمل غير الرسمي قد ازداد بشكل كبير بانتقاله من قرابة 27%إلى نحو 40% خلال عقدين كاملين يمتدان من منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2003، كما أن عدد العاملين بالمؤسسات الفردية عرف هو الأخر تغيرات متباينة بانتقاله من 38,9% سنة 1992 إلى نحو 50%سنة 2005، و هذا ما سبق وأكده تحقيق CREAD سنة 2001 من خلال عيّنة مسّت أكثر من 7500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فتبيّن أن قرابة 41% من عمال هذه المؤسسات غير مسجل ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي، و يمكن استنتاج ذلك من الجدول أذناه.

الجدول رقم03 يشير إلى تطور العمل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	العاملين	النسبة الأولى	النسبة الثانية
الموظفين/ الأحرار	159000	24,43	30,37
الأجراء	274500	8,79	52,43
المساعدات الأسرية والمتربصين	90000	75,86	17,19
المجموع	**523500**	-	**100**

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

النسبة الأولى: حصة العمال غير الرسميين في فئة العاملين.

النسبة الثانية: حصة العمال غير الرسميين في فئة العاملين بما فيها كل الفئات.

التفسير:

تتبين من الجدول أعلاه أن المجموعة تحتوي على موظفين ومستقلين لا ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي فنجد أن نسبة 24,4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي فيبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة، وكل واحدة منها توظف أقل من 5 عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8,8 % أي ما مجموعه274500 أجير يعمل في مؤسسات خاصة أما الفئة الأخيرة فيبلغ مجموعها 523500 عامل. إذا كل هذه الفئات تمارس نشاطات غير رسمية دون أن تتمتّع بالحماية الاجتماعية و الضمانات الخاصة بالعائد. و هذا ما أكدته دراسات الكناس إشارة إلى ما نسبته 60% من النشاطات التجارية غير الرسمية تتمركز بأكبر المدن الجزائرية.

4- منهجية البحث:

كمحاولة للإجابة على إشكالية الدراسة وتبيان أن القطاع غير الرسمي يعرف زخما من العمالة الشابة النوعية التي يقل متوسط عمرها عن 30 والمتواجدة بالمناطق الحضرية الكبرى و تأكيد أن إدماجه في النسيج الاقتصادي من شأنه تقليل نسبة البطالة، لقدرته على ضبط سوق العمالة قمنا بتحقيق ميداني مس ولاية تلمسان الحضرية أواخر سنة 2009منتهجين في ذلك تعريف شامل يجمع بين مختلف النشاطات غير الرسمية الشرعية المتهربة من مراقبة الدولة بغض

النظر عن طبيعة من يمارسها، ولتسهيل التحليل تم الاعتماد على نموذج **Logit & Probit** لدعم صحّة فرضيتنا بالقول أن القطاع غير الرسمي يساهم فعلا في مواجهة البطالة وبأنه يتمتع بديناميكية أكبر من تلك الموجودة في القطاع الرسمي، ديناميكية تجعل كل تفكير في القضاء على الممارسات غير الرسمية تفكيرا مذموما، من أجل هذا تصبح مسألة دعم وإسناد النموّ المحقق في القطاع غير الرسمي خاصة من زاوية مواجهته للبطالة و توفيره للمداخل، مسألة تفرضها الظروف والوقائع الاقتصادية، ولا يتحقق هذا إلا من خلال الإدماج و الانصهار في قالب الرسمية.

5- وصف المتغيرات و تفسير النتائج:

سنهتم في هذا المجال بتحليل احتمالية أن الفرد قيد الدراسة سيعمل بالقطاع الرسمي إذا أتيحت له الفرصة تبعا لمجموعة خصوصيات سنفسرها ببناء صورة للقطاع غير الرسمي تحت شكل انحداري حسب مجموعة مميزات خاصة بالأفراد محل التحليل.

- *سن و مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي:*

الشكل الهندسي رقم02: يشير إلى سن و مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي

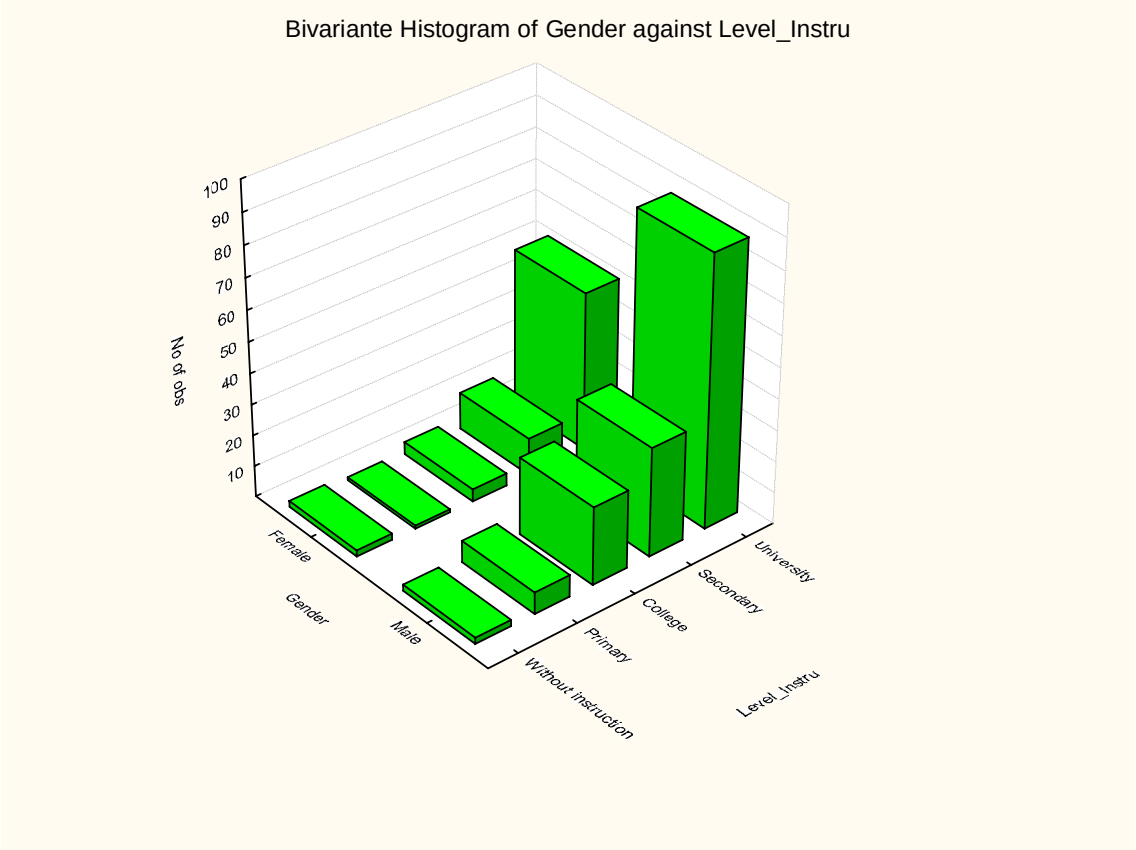

التفسير:

جل النتائج تأكّد بأن العمالة الناشطة بالقطاع غير الرسمي هي عمالة نوعية وفي أغلبيتها جامعية بنسبة 61%، وهي ذكرية بمعدّل 70%وشابة يتوسّط عمرها بين 16-30 بنسبة 79,64% .

- *نوع قطاع الممارسة:*

الشكل الهندسي رقم04 يشير إلى فرص العمل بالقطاع غير الرسمي

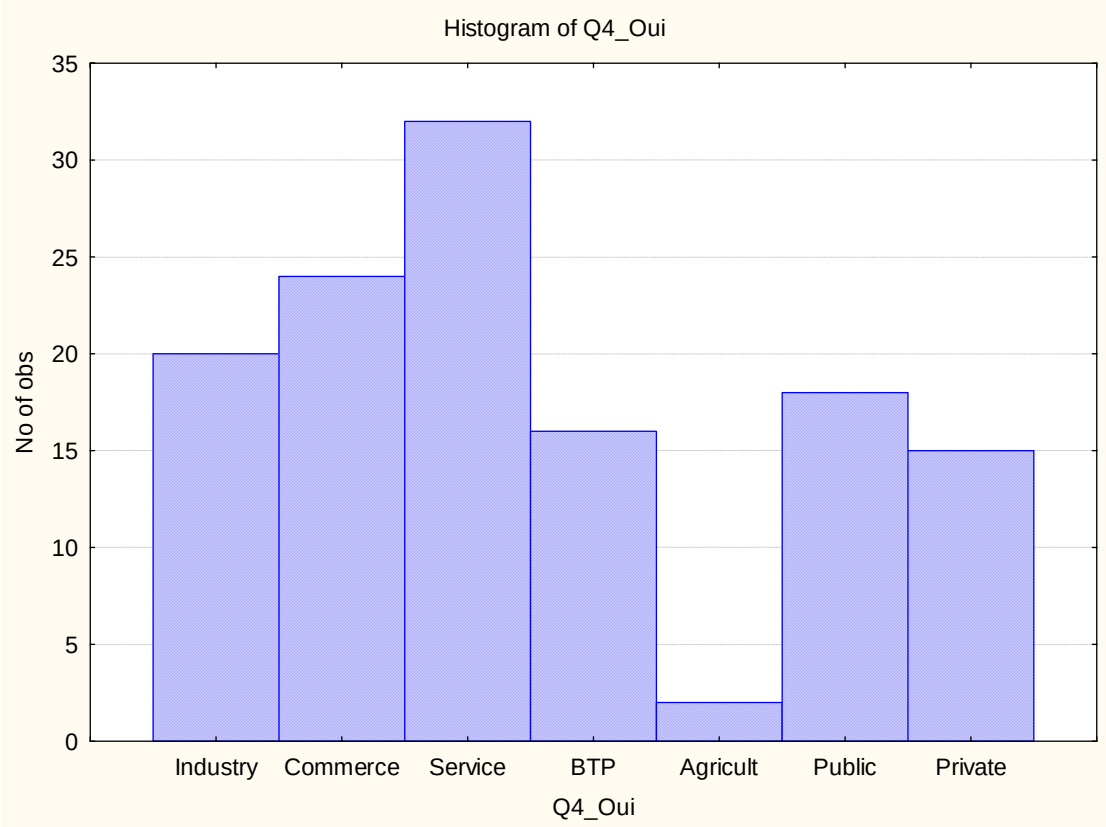

التفسير:

من خلال النموذج نجد شريحة العمال التي سبق وأن أتيحت لها فرصة العمل بالقطاع الرسمي خصوصا بقطاعي الخدمات والتجارة بنسبة شارفت على بلوغ 60% وهي إشارة واضحة إلى أن هادين القطاعين لا يزالا الرائدين في مجال التشغيل، أما بالنسبة لحظوظ العمل بباقي القطاعات فتبقى متفاوتة بين الصناعة

بنسبة 20% و البناء والأشغال العامة بنسبة 17%، على أن التوجه صوب القطاع العام أكبر منه عند القطاع الخاص حسب ما يستخلص من الشكل ذاته.

دواعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي:

الجدول البياني رقم04 يشير إلى دوافع الالتحاق بالقطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	51	51	22,57	22,57
2	35	86	15,49	38,05
3	34	120	15,04	53,10
4	30	150	13,27	66,37
12	9	159	3,98	70,35
13	17	176	7,52	77,88
14	21	197	9,29	87,17
23	2	199	0,88	88,05
34	10	209	4,42	92,48
123	8	217	3,54	96,02
124	3	220	1,33	97,35
134	3	223	1,33	98,67
234	1	224	0,44	99,12
Missing	2	226	0,88	100,00

التفسير:

من نتائج التحقيق يبدو أن السبب الأول لاختيار القطاع غير الرسمي هو سهولة الحصول على مناصب الشغل لتتخطى النسبة في دلك حدود 22% أما

الشريحة الثانية فتفضيلها للممارسة غير الرسمية يعود إلى لأنه يناسب مؤهلاتها ونسبة 15,5% أولا تم لأن العمل بهذا القطاع يمنح مرونة كبيرة في اختيار أوقات العمل، مرونة يعجز سوق العمل الرسمي على توفيرها. بهذا يمكن الجزم بأن بيروقراطية القطاع غير الرسمي و جموده يعدا سببا كافيا لضخ العديد من العمالة النوعية إلى مصب القطاع غير الرسمي، وهدا ما يوافق إجابة الكثير من الناشطين بهذا الأخير.

- *رغبة العمل بالقطاع الرسمي:*

الشكل الهندسي رقم 05 يشير إلى الرغبة في العمل بالقطاع الرسمي

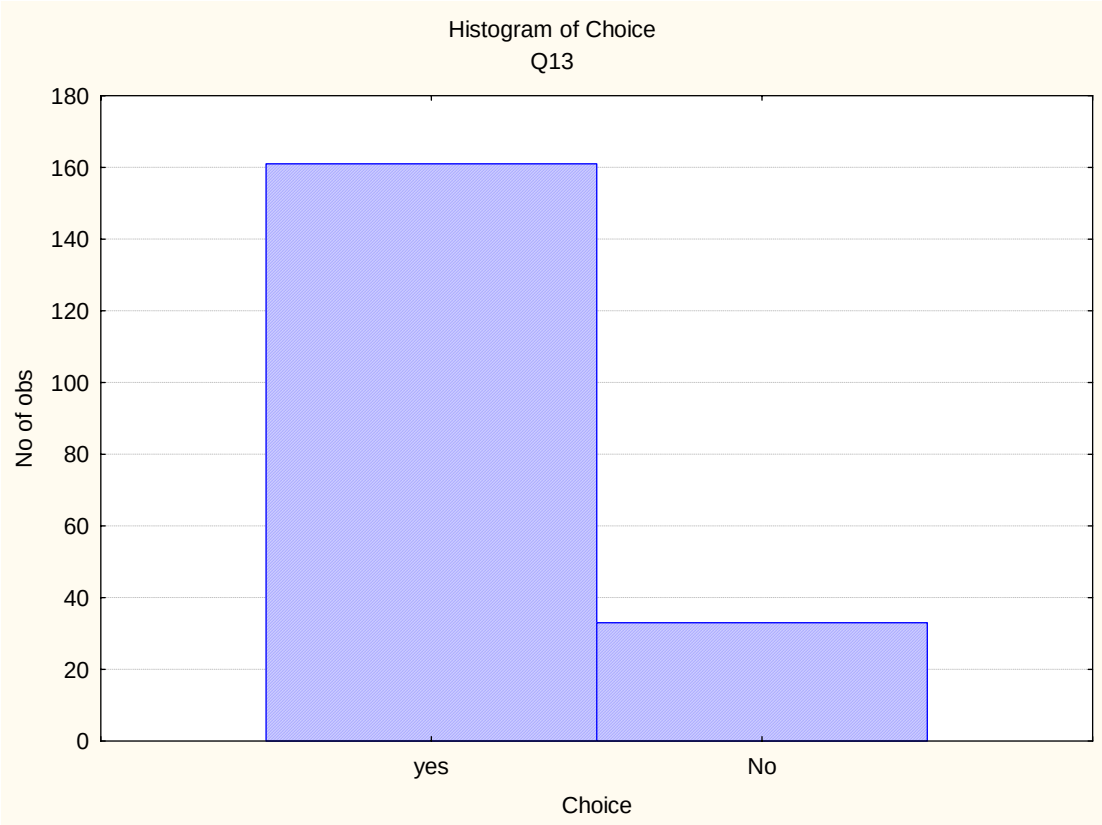

التفسير:

يشير الشكل النموذجي إلى أن ما مجموعه 160 فرد مستوجب يعرب عن نيته في العمل داخل القطاع الرسمي مقارنة مع مستويات التحصيل لديهم، فيصبح لزاما على الدولة التخمين في الطرق المثلى لإعادة إدماج هذا القطاع في قالب الرسمية على ما يحتويه من عمالة نوعية وما يوفره من فائض قيمة قد لا يستطيع القطاع الرسمي على توفيرها خاصة في أوقات الأزمات.

6-النموذج القياسي: بشككل عام فعينة الدراسة تتألف من 216 فرد وهي عينة تمثيلية ممركزة بالمناطق الحضرية الكبرى لمدينة تلمسان، وعليه فالنموذج القياسي هو كالتالي: $y_i = x_i\beta + u_i$.....(1)

حيث :

. شعاع خصوصيات الفرد **i** : xi . متغيرة تابعة ثنائية نوعية : yi

الارتياب : u_i . شعاع المعلمات :β

لحساب الاحتمال وتقييم متغيرات هذا النموذج، فمن الضروري تعيين توزيع إحصائي ل u_i، فالقانون الإحصائي المستخدم بكثافة في هذا المجال هو قانون **Gauss** (التوزيع الطبيعي)، ليمدنا بالتالي هذا التوزيع بالنموذج النوعي الثنائي المسمّى **Probit**. لنسجل $F(.)$ دالة توزيع مشتقة من التوزيع الإحصائي لمصطلح الارتياب أو الخطأ u_i ليأخذ النموذج بدلك الصيغة التالية:

$$\begin{cases} prob(y_i = 0) = prob(u_i > -x_i\beta) = 1 - F(-x_i\beta) \\ prob(y_i = 1) = prob(u_i \le -x_i\beta) = F(-x_i\beta) \end{cases} .....(2)$$

7 - نموذج Probit

نفترض من خلال نقطة المعاينة أن الارتياب u_iهو متغيرة تتبع القانون الطبيعي دو متوسط 0 وتباين σ^2 **variance** فدوال الكثافة والتوزيعية المرتبطة بالمتغيرة الطبيعية **N(0,1)** هي بالترتيب كالتالي:

$$\phi(x) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-x^2/2} \; et$$

$$\Phi(x) = \int_{-\infty}^{x} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-t^2/2} dt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ولنتمكن من استخدام هذه التعبيرات مع u_i، والتي تحمل تباين σ^2 فلا بدّ من تضييق مصطلح الاحتمالي على أن $y_i=1$، بالقسمة على σ:

$$prob(y_i = 1) = prob(u_i > -x_i\beta) = prob(u_i < -x_i\beta)$$

$$= prob\left(\frac{u_i}{\delta} < \frac{x_i}{\delta}\right) = \Phi\left(\frac{x_i}{\delta}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$L(x, y, \beta) = \prod_{N1}[\Phi(x_i\beta)] \prod_{N0}[1 - \Phi(x_i\beta)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ولنكون أكثر دقة وباعتبار جملة **N** مشاهدات:

$$L(x, y, \beta) = \prod_{i=1}^{N} [\Phi(x_i\beta)]^{yi} [1 - \Phi(x_i\beta)]^{1-yi} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

8- تجريب النموذج:

فتعظيم دالة التشابهية يعود بنا إلى قياس chi^2 الممنوح من طرف المعادلة التالية:

$$Chi^2 = -2[Log(L_0) - Log(L_1)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

9- وصف المتغيرات وتفسير النتائج:

Model is: probit regression ; Number of parameters to be estimated: 34

Loss function is: maximum likelihood

Dependent variable: Y-Choice
Codes: 1,0000=1 and 0,0000 (recoded to 0 and 1, resp.)
Independent variables: 33 و Missing data are casewise deleted
Number of valid cases: 195

الشكل الهندسي رقم06: يشير إلى الاحتمال الطبيعي

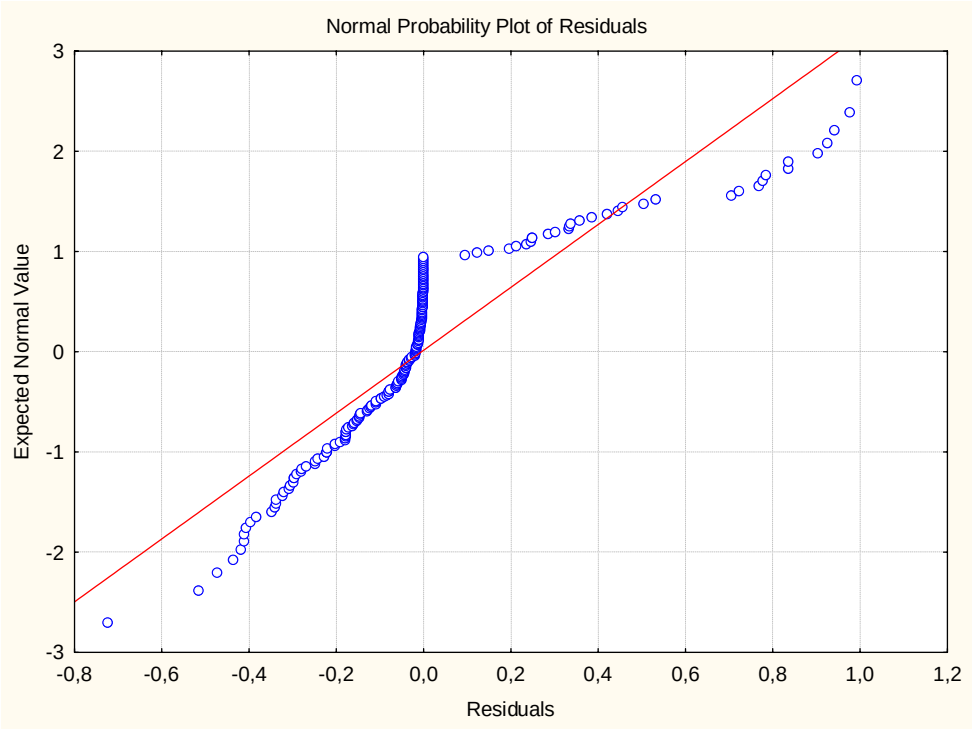

التفسير:

يشير الشكل البياني إلى أن اختيار المتغيرة Y جاء بدلالة المتغيرات الممثلة في السن والمستوى التعليمي...، كما يبين وجود تطابق بين توقع القيم الطبيعية وانحرافات الأخطاء. بعبارة ابسط فالنموذج المعتمد عليه صحيح و بالتالي فان فرضية الدراسة صحيحة، أي بمعنى أن البطالة في الجزائر هي بطالة نوعية، شابة وبالأخص فإنها حضرية ومساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهتها هي أكبر من

مساهمة القطاع الرسمي، وبالتالي فان إدماج هدا القطاع ضرورة ملحّة أكبر من أي وقت مضى، ونفس النتيجة نستنتجها من الشكل أدناه.

الشكل الهندسي رقم07: يشير إلى توزيع التكرار

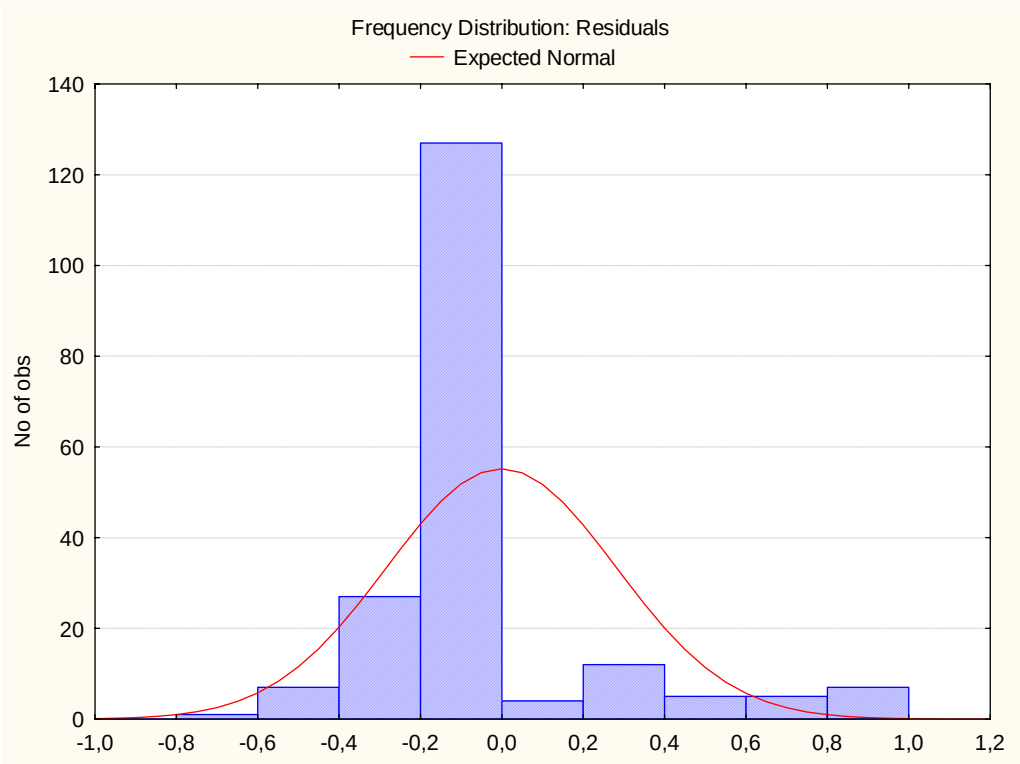

الخاتمة:

معلوم أنّه بزيادة القطاع غير الرسمي عن مستواه الطبيعي يتحتّم على الدولة أن تساهم في تراجعه باستدراج جزء منه إلى الرسمية لتكملة ما ينقصها، وعليه فهي مطالبة بتدعيم هذا التراجع بكل الإمكانيات حتى لا يتأثر الاقتصاد بدءا بالقضاء على عمل الأطفال .بمواجهة التسرّب المدرسي والتكفل بالفئات المحرومة غير القادرة على تسديد تكاليف التعليم، كذلك الحدّ من عودة المتقاعدين إلى سوق العمل وتسهيل ظروف التحاق المرأة بسوق العمل، هذا التغيير يحتاج إلى فهم عميق للوقائع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة، وبين الأمرّين وحتى تتمكّن الدولة من مواجهة البطالة تبقى مطالبة .بمضاعفة الأجهزة الهادفة إلى التصدّي للبطالة، كأجهزة **ANSEJ** وما شبهها من برامج، وأن تعمد من جهة أخرى إلى إدماج القطاع غير الرسمي إدماجا فعليا، وكما هو معروف عندما لا يفيد الترياق فلا سبيل إلاّ إلى البتر، ولا تصح الثانية إلا بالأولى أي قبل البدء في مواجهة القطاع غير الرسمي يجب أولا تجريب الإدماج، كونه ترياق مناسب لامتصاص البطالة عند هؤلاء الذين لم تستطع أجهزة الدولة تداركهم من خلال العرض. ولتبسيط واقع القطاع غير الرسمي بالجزائر لا أحد يختلف معنا إن قلنا أن هذا الأخير يلعب دور فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومعالجة الأزمات الاجتماعية، فهو يقدم وجهين، أما الأول فلا يزال اتساعا بفضل إخفاقات القطاع العام الذي ترك له المجال مفتوحا حتى يبرز تفوقه، بينما يتعلق الوجه الثاني بقابليته انصهاره في الاقتصاد الرسمي ومن تم فان تم تسهيل الإجراءات من خلال اعتماد مقاربة ليبرالية قائمة على مد

بساط يمهّد من خلاله لاندماج القطاع في أحضان الاقتصاد الرسمي تماشيا مع ما يخدم البنية الاقتصادية، خاصة و أنه أثبت قدرته على توفير الموارد المالية.

Ouvrages :

01) **ANDRIEUX Marie Ange, Bernard Marais et DURAND Rodolphe.,** 1997, " chômage et relance de l'emploi", ED : Economica.
02) **ASSIDON Elsa.,** 1992,"Les théories économiques du développement", ED : La découverte.
03) **BUSSO Mariana.,** 2005, " Le travail informel : entre théorie et expérience", juin. 2005.
04) **GRANOTIER Bernard, 1980,** "La planète des bidonvilles: perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde", ED : la Seuil.
05) **PORTES Alejandro, CASTELLS Manuel, BENTON Lauren A.,** 2002," The informal economy, studies in advanced and less developed countries", The Johns Hopkins University Editions.
06) **SARI. D.,** 1998, " L'évolution de l'enseignement : des réussites d'hier aux difficultés d'aujourd'hui ", Ed : Le franc.
07) **WEISS A.,** 1990," Efficiency Wages: Models of Unemployment, Layoffs and Wage Dispersion", ED: Princeton, N.J.,Princeton University Press

Revues et Publications :

01) **ADAIR Philippe**, 2002**.,** " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002.
02) **BELARBI A & BOUNOUA C.,** 2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.
03) **BERNARD Fourcade.,** 2000,"les observations de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail cas de la Tunisie et l'Algérie: communication du CNRSFMMA Italie 22-23/ 09- 2000
04) **BIT.,** 2000," Rapport sur le travail dans le monde 2000, sécurité des revenu et protection sociale dans un monde en mutation", ED : BIT, Genève
05) **BOUNOUA C.,** 1993, " Insertion professionnelle des jeunes et système de formation en Algérie ", Cahiers du GRATICE, N°: 05, La relation Formation emploi, Université Paris XII, Juin

06) **BOUNOUA C.,** 2000, " libération de l'économie, FMI et informel en Algérie ", in colloque: Bilan du Programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, Alger 14-15 juillet 1998

07) **BOUNOUA C.,** 2002, le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002

08) **BOUTALEB K.,** " le marché du travail en Algérie: le Poids de l'emploi informel", in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002.

09) **BOUTALEB K.,** " l'activité féminine en Algérie, Réalités et perspectives ", in colloque," Marché du Travail et Genre dans les Pays du Maghreb, Spécificités, Points communs et synergies avec l'Europe" Rabat, Avril 2003.

10) **CHARMES J.,** 1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie", in rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991.

11) **CHARMES J** et **GRAIS B.,** 1994, " L'emploi informel, un concept utile même en pays développé ", courrier des statistiques, N°70, INSEE, JUIN.

12) **CHARMES J.,** 1998à "Contribution of Women Working in the Informal Sector in Africa: a Case Study", Paper prepared for the United Nations Statistics Division. "Umbrella Gender Statistics Programme" and presented at the Delhi Group Meeting on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30th April 1998.

13) **CHARMES J.,** 1998b "Progress in Measurement of the Informal Sector: Employment and Share of GDP" in: UN Statistics Division, Handbook of National Accounting. Household Accounting: Experiences in the Use of Concepts and Their Compilation. Volume 1: Household Sector Accounts, New York.

14) **CHARMES J.,** 1999, "Informal Sector, Poverty and Gender, A Review of Empirical Evidence", Background paper for the World Development Report2001, Washington, the World Bank.

15) **CHARMES J.,** 2000b, "The Informal Sector, an Engine for Growth or a Social Insurance for the Poor? Its Role in Economic Growth and During the Recent Financial Crisis in East Asia", in the Light of Some European Views on the Informal Sector, Paper prepared for the World Bank project: Beyond the East Asia Socio-Economic Crisis: Lessons Towards the New Social Policy Agenda.

16) **CHARMES J. and J. UNNI.,** 2001, "Employment in the Informal Sector and Informal Employment: New Insights from Recent Surveys in India, Kenya and Tunisia", 5th meeting of the Delhi Group on informal sector statistics, New Delhi, 19-21 September 2001.

17) **CHARMES J.,**" La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre

d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001.

18) **DAUBREE Cecile**., 1994, "Analyse de la contrebande et de la fraude documentaire avec références aux économies Africaines, " Revue économique ", N°: 2, Mars 1994.

19) **DIWAN Ishac and WALTON Michael.,** 1996, "Opening up distribution in the Middle East and North Africa: the poor / the Unemployed and the public sector", ED: World Bank.

20) **ELAIDI A et BOUFENIK F.,** 2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.

21) **FOURCADE B et HAMMOUDA N E.,** 2002, "Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités", Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre.

22) **JACKLINE Wahba.,** 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.

23) **KAUFMANN Daniel and KALIBERDA Aleksander.,** 1996, "Integrating the unofficial economy into the dynamics of post socialist economies: A framework of analyses and evidence", in: B. Kaminski (ED), Economic Transition in Russia and the New States of Eurasia, London: M E Sharpe.

24) **HAMMOUDA N E.,** 1991, "Ménages et entreprises individuelles ", statistiques, office national des statistiques, 29-01

25) **LINDBECK A ET SNOWER D.,** "Cooperation, Harassment and Involuntary Unemployment" The American Economic Review, March, 1998.

26) **LOAYZA Norman V**, 1996, "The Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America", Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 45 December.

27) **MUSETTE S et HAMMOUDA N.,** 2002, "La mesure de l'emploi informel en Algérie" in Revue" économie et management", N°: 1, Mars.

28) **ONS- Office National des Statistiques**, 2008, " enquête d'emploi auprès des ménages" , données statistiques.

29) **Projet de rapport.,** 2005, " le secteur informel, illusions et réalités: les diplômés de la formation professionnelle et de l'enseignement supérieure " du 4 ème trimestre, ", CNES, Alger.

30) **SCHNEIDER Friedrich**, **HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.,** 1989,"The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company